كل الريع تصرف دون تصرف فاذا شرط ان يؤجر ولا يستوفى او يستوفى ولا يؤجر اتبع
شرطه وان سكت عن النظر ولم يرد عليه الواقف لم يكن له نظر بل يكون للحاكم وان شرط
لنفسه كان له وكان الله ان يولى من شاء وان يعزل من شاء وان فسق الناظر يستوى كان
هذا في الواقف او غيره صار النظر للحاكم وقوله في الحاوى ويفضل الذكر و
ليس بوكى والتولية بعدل كان نصبه فيه اثنان احدهما قوله ويفضل الذكر
او ليتروك يوهم انه لا يجوز ان يشترط تفضيل الانثى وهو جائز قال في العزيز والرو
وشرط التسوية بين الذكر والانثى ويفضل احدهما الثاني قوله والتولية بعدل
كان نصبه يوهم ان ذلك يخص بمن يصرفه دون نفسه وليس كذلك بل هو لمن
نصبه في اشتراط العدالة والكفاية سواء وقوله وان شرط لنفسه ولى من له
وشرطه عدل كان ينظر ويؤجر ويبيت قل ويصرف وله ما شرط اى واذا شرط للناظر
لنفسه حالة الوقف استحقه وله ان يولى من شاء ويعزل وشرط الناظر ان يكون عدلا
لانه ولاية ووظيفة الناظر ان يحصر الوقف ويؤجر ويجمع غلته ويصرفها الى الجهات
والاشخاص له اذا لعدل على ما شرط الواقف كما سبق ويستحق الناظر ما شرط له والى
كان هو الواقف وقوله والواو والشركة ان زاد ما شاء سلوا ومع اعد فقير على الاقرب
فالاقرب والاول فالاول وبطنا بعد بطن للترتيب كثم اى والواو والشركة بين المعطوف
والمعطوف عليه في الوقف فان قال وقفت على اولادى واولاد اولادى اشترك
الجميع وان زاد على ذلك ما شاء سلوا اما اذا زاد الاعلا فالاعلى او الاقرب فالاقرب او
الاول فالاول وكذلك بطنا بعد بطن اقتضى الترتيب فلا يصرف للبطن الثانى مع
وجود واحد من البطن الاول اما اذا عطف بثم فقال على اولادى ثم اولاد اولادى ثم
ما شاء سلوا ولو قال على اولادى ثم اولادهم واولاد اولادهم اقتضى الترتيب في البطن
الاول فقط وقوله في الحاوى والواو للشركة وان زاد بطنا بعد بطن بيع في هذا
الترجيح وبعده النووى في الروضة ولكن الاكثرون على انه للترتيب ونقله الرافعى
عن الروياني وعن بعض اصحاب الامام وقال الاسنوى وبه قطع البندنيجى والماوردى
والامام في النهاية وبه اجاب الغزالى واختاره القاضى الحسين في فتاويه وعدد طائفة
وقال انه الصحيح نقلا وبحثا وكذلك سائر المتاخرين وقال صاحب البهجة والواو
للشركة كما مر معنى ولو بما شاء سلوا وبطنا من بعد بطن فلست جل الفقراء ثم
بطنا بعد بطن شيئا فشيئا كذلك الاقرب بعد الاقرب وقوله وتناول ذرية
وعقبه ونسله حافدا وحملا والولد ابنا وبنتا وخنثى ولا حافد حملا ونفيا والبنات
والبنون خنثى لاحدهما والموالى معتقا وعتيقا اى اذا قال وقفت على ذريتى وعقبى
او نسلى دخل فيه الحافد والحمل والحافد ولد البنين والبنات فريهم وبعيدهم ذكرهم

واناثهم

ومما يدل على دخول اولاد البنات في الذرية قوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان
ذكر عيسى عليه السلام وليس هو اولاد البنت قال في العزيز والاقعد يدخل الحمل
فوقف عليه لانه من نسله وعقبه وان قال وقفت على اولادى دخل البنون والبنات
والخناثى ولا يدخل الحافد وهناك احد من الثلاثة المذكورين فان انفرد دخل صنفه
لكلامهم من الاعقاب ولا يدخل الحمل لانه ليس بشيء ولا المنفى باللعان ولو وقف على بنيه وبناته
دخل فيهم الخنثى لانه اما ابن او بنت وقيل لا يدخل لانه ليس ابنا ولا بنتا والاصح دخوله
ولو وقف على البنين وحدهم او البنات وحدهن لم يدخل الخنثى ولو وقف على الموالى وله موال
من اعلى ومن اسفل فقط دخلوا وكذا اذا اجتمع الصنفان دخل جميعهم على الاصح
وقوله في الحاوى ويتناول الذرية والعقب والنسل الحافد لا فرع فيه لما مر احد
انه اقتضى على الحافد ولم يذكر الحمل وهو يتناوله الثاني قوله والولد البنت والابن
والخنثى لا الخنثى والمنفى والحافد ليس هذا في الحافد على الاطلاق بل ذلك اذا وجد احد
من البطن الاول اما اذا لم يكن الا اولاد اولاد فانهم يدخلون في اسم الاولاد كما ذكره في
العزيز والروضة الثالث اذا وقف على الموالى ووجد المعتق والمعتقة ذكرا ان
فيه وجهين احدهما انه فاسد والثاني يصح ويقسم بينهما قال ورجح كل والصحيح
الذى صححه النووى انه يصح ويقسم ونقله عن تصحيح الجرجانى قال الاسنوى وصححه صا
التنبيه والمقال الكبير وابن القطان والغورانى والقاضى ابو الطيب ونقض عليه الشافعى
كما نقله عنه في المطلب وقوله وعلى فقراء اولادى واراملى بناتى اخذوا بوصوله
بشرطه وعدمه اذا وقف على اولاده الفقراء او عنائه الارامل اخذ منهم من كان فقيرا
وتتأهل من كانت ارملة وهى التى مات زوجها حتى تستغنى وتزوج ثم يستعان ومع من كان
غنيا حتى يفتقر ومن كانت مزوجة حتى تطلق وتعطى العقد البائن لا الرجعية لانها في حكم
المزوجة وقوله ولو اشترك حمل عطف بعضهم على بعض بواو في وصف تقدم او تاخر
واستثنانا ان لم تحتمل كلام طويل اعلم ان الاسنوى قال ضوابط اشتراك الحمل المعطوف
بعضه على بعض في الصفة والاستثناء تقدما او تاخرا ثم يمثلون بالمفردات فيقولون اذا
وقفت على محاويج اولادى وعتقاى او وقفت على اولادى وعتقاى واقاربى المحاويج
يجعلون المحاويج صفة للجميع ومثال الاستثناء وقفت على اولادى واقاربى وعتقاى
الا من فسق منهم هكذا مثلوه وقال ان الصواب ما مثل به الامام في الوصول الحمل كقوله وقفت
داري على اولادى وحبست الرضى على فقرائى وسبل دوابى على عتقاى المحتاجين منهم وقال
اذا علمت ذلك فلا يلزم من اخذ مسألتين اما الاخذ منهما ولا بعده في الحمل الحقيقة واما الاخذ
ويكون عوده الى المفردات من طريق الاولى فيرجع الوصف الاول في مثل هذا وقال اما

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)